

وان اشنع عليه الا كان بالذات واللا كان بالاعتبار ولم يتخطا بان الواجب بالذات كانه واجب
الوجود بالذات واجب بالقياس الى المكملات المستترة اليه وعلى كونه واجب الحصول له بان
وجود ذاتها وواجب وجوده ثم لو تصور ههنا وجودا اخر ومكملات اخرى مستترة الى واجب وجود
اخر لكان لما ذكره وجه صحة فهمه في ذلك على كماله وذلك لان واجب وجوده لا شيئا ما يتأثر
منه ثم كما ان لما وجوب بالاعتبار هو من غير وجودها وموجبها فكذلك لما وجوب بالقياس الى ذلك
الغير ووجوب بالشيء اذا الوجوب بالقياس الى الغير وهو شق من الشق بالنظر الى الغير بسبيل
الاستعداد على الذات ويرجع الى ان الغير باطلا ان يكون الشئ واجبا حصوله سواء كان موجودا
الاعتقاد والنيضان او من قبيل الحاجة الذاتية ولا يستلزمه الا اختفاري من حيث كون الشئ
من شئ لوجوده في الحقيقة والاعتقاد نعلق الذات وهذا لا ينفك عن كون الشئ واجب
الحصول للغير الذي هو منبع فرضه وشرحه ويجزأه عما يمكن مع ذاته باللا كان والوجود
ويع جاعلا اتمام بالوجوب والضرورية سواء اخذ هذا المصوق والاتفاق والالتزام من قبل
الافتقار الى الحقيقة المتعلقة او من قبل افتقارها من غير الفياض الى الهاب الجاسط على شيئا
بينهما بل فالتحق ان اضافات ذات الواجب هم المكملات ونسبة تلكها لشيء التصويبه اليها
واضواء السالمة على الخواص والقابلة للوجود ليست متاخفة عن تلكها بما كانت الممكنة ليست
اضافة كسائر الاضافات التي يكون هي الاشياء ويكون شاعرة عن المنسوب والنسب اليها
انما يكون ممتلئا صفات الاضافات ذاتها بمعنى ان نفس ذاتها كانت لا تترا على الحقيقة
اليه يمكن ان يعلم الاجل كما يعلم جميع الالهيته ونسبتها واطرافها اليه ثم وقوله القامة

المكانة

المكانة جميع المتدورات فتكذباته في ذاته فالتفريع جميع المتدورات وكيفية كونها ونسبتها
اضافتها اليه فلهذا يلزم في علم الالهية وصحة ما برهنته من العلم بالعدم واللا كان
الظن والظن والحادث وان والوجود والعدم والمفرد والغير من الشئ ونسبة قوله
في العلوم وقوة عدمه وذلك في المعارف فانه كما ذكره في هذا المعنى وانما عين ذلك انه
ما من فطن به في هذا الشأن حيث ذكر في التعليلات ان الاشياء كلها واجبات للعدم ثم وليجوز
المكان البتة في كتابه او لوجوب المنسوب الى العلم الاول بقرينة من الوجوه ان المكملات كلها
عاضة عنها لبعدها الاول على الضرورية واليت واما ما يترجم من جملة الاشياء وقواتها وتفرها
وهذا بالقياس الى معنى وجوده فان اول ما يفتقر من بعض الموجودات والالهيته والوجود
والغيرية عن بعضه فكيف من حقيقة الوجود المحيط بجميع الاشياء اما فلهذا المراتب والاشياء وسبب
تحقيق هذا المقام عن ذي قبل ان شاء الله تعالى فكل واجب الوجود واحد لا يعجز ان يخصص
فخصصه لغيره ان لا يقع لطيف الوجود كما يفرق ولا يمتنع خصوصا بغير ذاته لوجوب استحقاقه واجب
وجودا ومن دون الوجود اليها ان كان من بعض المتاحسرات قال ان ما يثبت من ان الشئ نفس
حقيقته بل في ذاتها في حده فان القوي اذا كان نفسية شئ كان له من خصه في شئ غير
وانما نلتنا لا يكفي في ذلك الاستحسان ان يكون هناك حقائق مختلفة واجبة الوجود في كل
نفس حقيقة فلا يرد ذلك من استيفات بوجاهة غير الوجود في حقه والوجود
فخص الوجود من الوجود والوجود هو الوجود المستلزم في هذا المقام ونسبة الوجود الى
بأمره الامور وانه الاشياء اما ان يكون تمام الحقيقة في شئ واحد والوجود المشترك

الكل في امره في ذاته